"العلاقات السوفياتية–التركيّة بعيد وصول البلاشفة إلى السلطة ١٩٢٠–١٩٢٥، في ضوء الوثائق السوفياتيّة"

زياد منصور *

الملخص

واجه الكماليون الذين حصلوا على السلطة في تركيا بعيد انهيار الدولة العثمانية الكثير من المشاكل، الاجتماعية والسياسية، التي تطلبت حلًا فوريًا. لقد أدركت السلطة الجديدة أهمية ذلك، خصوصًا بعد أن تمكن مصطفى كمال من أن يصبح ذلك القائد الذي تولى المبادرة، واضعًا بين يديه كل ما أمكنه لحل هذه المشكلات على تنوعها داخليًّا وخارجيًّا.

لا شك أن مواجهة هذه التحديات التي انتصبت أمامه وأمام حركات التحرر الوطني التركية، كانت تتطلب نسج أفضل العلاقات مع محيطه وجيرانه، ومن ذلك الدولة السوفياتية الحديثة. وكان البلاشفة قد تمكنوا من انتزاع السلطة من القياصرة عام ١٩١٧، وسعوا أيضًا إلى تثبيت دعائم دولتهم الناشئة عبر البحث عن حلفاء صادقين، وبناء أيديولوجيتهم على أساس مبادئ تقوم على بناء دولة عصرية– علمانية، شبيهة تمامًا بتلك التي عمل أتاتورك على تثبيتها في دولة تركيا الوطنية، فهي بفضل الثورة الكمالية باتت تؤدي دورًا مهمًا

*الجامعة اللبنانية، قسم التاريخ، ziadmansour٥٥٥٥@hotmail.com

ونشطًا، وخصوصًا في علاقاتها مع دول البلقان وروسيا السوفياتية، بعد أن اتسمت علاقة العثمانيين بهؤلاء بالكثير من التوتر في السابق، نظرًا إلى طموحات القياصرة الروس في التوسع جنوبًا للوصول إلى المياه الدافئة.

لقد قدَّمت روسيا العديد من المساعدات المادية والعسكرية لتركيا، إذ تطورت هذه العلاقات إلى مستويات متقدمة وصلت إلى التوقيع على معاهدة "الحياد وعدم الاعتداء" في ١٦ آذار عام ١٩٢١، ثم "معاهدة الصداقة والحياد" التي كان قد أبرمتها مع تركيا في ١٧ كانون الأول ١٩٢٥، ولا تزال الأدبيات التاريخية تعيرها أهمية قصوى، كما تحظى هذه المرحلة أيضًا باهتمام شديد باعتبارها أنموذجًا مثاليًا للعلاقة بين دولتين، لم يعرف تاريخهما في السابق إلا الحروب والتقاتل.

الكلمات المفاتيح: معاهدة ١٩٢١السوفياتية–التركية، المضايق، القوقاز، مؤتمر لوزان، التعاون العسكري السلطة الكمالية، السلطة السوفياتية.

مقدمة

كانت روسيا السوفيتية أول دولة اعترفت بحق الشعب التركي في إقامة دولة في حدوده الإثنوغرافية. يجب القول إن سياسة الحكومة السوفيتية الفتية أثارت تعاطفًا صادقًا في صفوف الشعب التركي، بسبب تخليها عن تلك السياسة التي انتهجتها القيصرية، والتي اتسمت بطابع التوتر والعداء، بدلًا من السلم وحسن الجوار.

وكان ذلك بدءًا من القرن السادس عشر وحتى الحرب العالمية الأولى، ثم استمرّ الموقف نفسه مع حكومة ألكسندر كيرينسكي (١٨٨١ –١٩٧٠)[١].

لقد شاركت الدولة العثمانية في الحرب العالمية إلى جانب الكتلة النمساوية الألمانية، وتعرضت لهزيمة كارثية. وبحلول نهاية الحرب، انهار اقتصاد الدولة العثمانية، وارتفعت أسعار السلع الأساسية في البلاد، وهزم الجيش التركي. لقد فقدت تركيا أكثر من مليون بين قتيل وجريح في هذه الحرب، وأُجبرت الحكومة على توقيع هدنة مع دول الوفاق في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨. وبالفعل في تشرين الثاني ١٩١٨، انتهكت السفن الحربية الفرنسية والبريطانية شروط الهدنة، فاحتلت القوات الفرنسية أضنة، بينما احتل البريطانيون ماراش وغازي عنتاب، وأورفا، وسامسون، ومرزيفون في أنطاليا. في ١٥ أيار ١٩١٩، وبدعم من السفن الحربية الفرنسية والبريطانية والأمريكية، احتلت القوات اليونانية مدينة أزمير. في وقت لاحق بدأت هذه القوات تتحرك نحو الداخل (ميللر، ١٩٦٥).

ليس من قبيل المصادفة أن مصطفى كمال، كان قد قال: "إن خلاص العالم الإسلامي من استعباد دول الوفاق لا يمكن أن يحدث، إلا بمساعدة روسيا السوفيتية" (الصمد، د.ت). لذلك، حاول إقامة علاقات مع موسكو. وأثناء وجوده في أنقرة، غالبًا ما كان يسأل جميع الزوار الروس، عن زعيم الثورة فلاديمير لينين، وعن السلطة السوفيتية الجديدة، وكان يهتم ببرنامج الحزب البلشفي.

لقد كانت العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي مصيرية في تاريخ العلاقات الروسية التركية. فالدولة السوفياتية الفتية وجدت نفسها في ظروف صعبة للغاية، أي تحت تهديد التدخل المسلح. أمام هذا الواقع بادرت الدولتان إلى مد أيادي الصداقة بينهما. لقد كانت هذه السنوات فريدة، ليس فقط بالنسبة إلى روسيا،

١ – ألكسندر كيرينسكي: هو سياسي روسي بارز ونبيل ورئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة إبان ثورة شباط عام ١٩١٧.

ولكن أيضًا إلى تركيا، التي كانت تبني دولة جديدة على حطام الدولة القديمة. فبفضل المساعدات التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، سرعان ما تحولت تركيا إلى دولة قوية، وقوة صاعدة جديدة ومستقلة. وعن هذه المساعدات وأهميتها، قال مصطفى كمال: ".... كان انتصار تركيا الجديدة على المتدخلين، سينطوي على تضحيات كبيرة لا تضاهى، بل كان مستحيلا تمامًا، لو لم يكن هناك دعم من روسيا. لقد ساعدت روسيا تركيا معنويًا وماليًا. وسيكون جريمة إذا ما نسيت أمتنا هذه المساعدة" (Моисеев, ٢٠٠٣, стр. С ١٢٥–١٢٧).

تميزت العشرينيات بشكل عام بتعزيز تدريجي للعلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا. ففي ٢٣ نيسان ١٩٢٠، افتتحت الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا (VNST) في أنقرة، التي أعلنت نفسها السلطة العليا في تركيا، وبعد ثلاثة أيام، أي في ٢٦ نيسان، أرسل رئيس الجمعية الوطنية الكبرى كمال أتاتورك رسالة إلى قائد الدولة والثورة في روسيا فلاديمير لينين في موسكو، طالبًا دعم نضال تركيا من أجل الاستقلال. واقترح إقامة علاقات دائمة بين جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية وتركيا: "نحن نتعهد بتوحيد جهودنا وتنسيق جميع عملياتنا العسكرية مع البلاشفة الروس، الذين هدفهم محاربة الحكومات الإمبريالية وتحرير كل المضطهدين". بهذا يعتبر الثاني من حزيران عام ١٩٢٠، هو التاريخ الرسمي لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين (Моисеев, ٢٠٠٣, стр. ١٢٨).

تُوِّجَت العلاقات الجديدة بين روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية وتركيا بالتوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون في موسكو في ١٦ آذار ١٩٢١. ومعالجة هذه البداية تتطلب دراسة معمقة وفقًا للوثائق والوقائع، إذ لأول مرة في تاريخ العلاقات بين دولتين، يتم التنازل عن أراض من أجل تعزيز الصلات وتوطيدها، بخلاف ما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية، التي تأتي فيها المطالبات والتنازلات نتيجةً لصراعات عسكرية

ومواجهات دامية، وتورط أطراف خارجية، ومطامع لا تنتهي، لها منطوقها التاريخي وأسبابها المبررة وغير المبررة أحيانًا. من هنا فإن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تدور حول السؤال التالي:

ما الظروف والشروط التاريخية التي دفعت بتركيا الكمالية، وروسيا السوفياتية، إلى التلاقي والحوار ونسج أفضل العلاقات بينهما. وهل أتت هذه العلاقات استجابة لظروف آنية، فرضتها مقتضيات تلك المرحلة، أم كانت علاقة عميقة وجذرية؟

إن واقعة التوقيع على معاهدات قد لا تقترن بتنازلات متبادلة، خصوصًا بين دولتين متعاديتين، كما كانت تركيا وروسيا في السابق. من هنا تكمن أهمية هذا البحث، وتظهر الأهداف الرئيسية له، وأهمها إماطة اللثام عن طبيعة هذه العلاقات وما شابها في فترة تكون دولتين حديثتين عصفت بهما أحداث ثورية، وعانتا من احتلالات شتى، إثر الحرب العالمية الأولى وما أسفرت عنها من نتائج. ومن أهمها أيضًا مقاربة هذه العلاقات من وجهة نظر مؤرخين سوفييت وروس في ضوء الوثائق الروسية والسوفييتية النادرة حتى الآن في المكتبات والمراجع العربية، إذ إن غالبيتها قد لا يتوافر بسهولة ويسر. إضافة إلى أنَّ الأهمية الأخرى محورها الموقف من مقاربة مشكلة منطقة البحر الأسود، ودراسة التجربة التاريخية في حل مسألة استخدام مضايق البحر الأسود خلال تلك الفترة أي بين الأعوام ١٩١٧–١٩٢٥، وكيفية معالجة تداعياتها، وإظهار موقف الدولتين من التنافس المقنّع على النفوذ في منطقة القوقاز، ومسائل التعاون العسكري المشترك. كما تقدم الدراسة بعض ملامح سلوكيات القيادتين السوفيتية والتركية بشأن القضايا العسكرية خلال فترة تطابق المصالح الوطنية للبلاشفة والكماليين في آن، ويتم التطرق إلى دور تركيا في التحضير لمؤتمر لوزان وموقف الديبلوماسية الروسية من المؤتمر.

إن أية معالجة لهذه العلاقات لا يمكنها أن تستقيم دون دراسة التنازلات المتبادلة عن أراض وممتلكات كانت تعتبرها الدولتان حقًا تاريخيًا. لقد تنازلت الحكومة السوفيتية عن مناطق كارس وأردْهان وأرتفين لتركيا، وتخلت تركيا عن سيادتها على باطومي لصالح جورجيا. في الوقت نفسه، تم التوصل إلى اتفاق بشأن تقديم روسيا السوفيتية مساعدة مالية لتركيا (بمبلغ ١٠ ملايين روبل ذهبي) وأسلحة. وانتهى بذلك عهد من الحروب الروسية التركية الطويلة، إذ استندت المعاهدة الجديدة إلى معاهدة بريست–ليتوفسك التي وقّعت عليها روسيا والإمبراطورية الألمانية، النمسا–المجر، بلغاريا، والدولة العثمانية في آذار ١٩١٨ قبل انهيارها. حينذاك لم تكن الجمهورية التركية ولا الاتحاد السوفيتي قد تأسسا بعد. (مجهول، ٢٠٢٠).

يضيء المؤرخون الروس في العديد من دراساتهم، على أسباب التحول التركي نحو روسيا وطلب مساعدتها لتعزيز حكمها الجديد. ويرون أنَّ اهتمام حركة التحرير الوطني التركية بروسيا، أتى بعد مرسوم السلم الصادر في ٨ تشرين الثاني ١٩١٧، الذي أقره مؤتمر السوفيات لعموم روسيا، وأيضًا نداء مجلس مفوضي الشعب في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية "لجميع الكادحين المسلمين في روسيا والشرق "بتاريخ ٣ كانون الأول ١٩١٧، وهو الذي وقعه لينين، ومفوض الشعب للشؤون القوميات يوسف فيسيريونوفيتش ستالين. كذلك كان النداء الموجه إلى عمال تركيا وفلاحيها (Ара́лов, ١٩٦٠, стр. ١٦–١٧).

ووفقًا لبعض الوثائق، أُلغِيَت المعاهدات بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية، وتخلت الحكومة السوفيتية عن مطالبها بالقسطنطينية. ويعد هذا الأمر نقطة محورية في أية دراسة للعلاقات التركية –الروسية، باعتبار أن روسيا كانت تعتبر نفسها روما الثالثة[٢]، وبقي هذا الهاجس يراود أيضًا بعض من حكموا الاتحاد السوفييتي وخصوصًا يوسف ستالين، ونيكيتا خروتشوف (أندريسونس، ٢٠٢٢).

٢ – موسكو، روما الثالثة: هو مفهوم لاهوتي وسياسي صيغ في القرنين الخامس عشر، والسادس عشر في روسيا القيصرية. في هذا المفهوم، يمكن العثور على ثلاثة مجالات أفكار مترابطة ومتداخلة:

في هذا السياق يستند البحث إلى عدد من الوثائق الروسية المنشورة في أرشيف الدولة الروسية، وإلى عدد من أبحاث بعض المؤرخين الروس وأبرزهم مويسييف فلاديمير أنيسيموفيتش (Anisimovich Moiseev)، حول تاريخ العلاقات الروسية التركية في هذه الحقبة. كذلك مذكرات سميون إيفانوفيتش أرالوف (Semyon Ivanovich Aralov) المؤرخ والديبلوماسي السوفييتي الذي عايش تلك الفترة (١٩٢٢-١٩٢٣). ويضاف إليهما بنود اتفاقية الصداقة والأخوة بين روسيا السوفياتية والجمهورية التركية، واتفاقية قارص ١٩٢١. وهي التي نشرت ضمن وثائق وزارة الخارجية الروسية في العام ١٩٥٩، وكلها باللغة الروسية. أيضًا اعتُمِدَ على العديد من المراجع التي تناولت هذه المرحلة، وإن كانت قليلة، حتّى يمكن القول إن هذه المراجع تقدم إضافةً إلى الأبحاث التاريخية العربية التي تعالج موضوع بداية العلاقات التركية- السوفييتية.

ولتحقيق الأهداف الرئيسية لهذا البحث، حُلِّل محتوى مواد "الاتفاقية الدولية لمضايق البحر الأسود" لعام ١٩٢٣، واستُخدِمَت المذكرات والمؤلفات العلمية الروسية. أما النتائج المتوخاة من البحث فهي تقوم على تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي أثَّرت في تطور العلاقات السوفيتية التركية في السنوات الأولى للسلطة السوفيتية والدولة التركية الحديثة، ونتائج ذلك على مسار العلاقات بين الطرفين. كما تقوم على تبيان مقترحات الدولتين بشأن القضايا العالقة، وطرق التعاون ونقاط الالتقاء والاختلاف.

أ) الفكرة اللاهوتية: المرتبطة بضرورة وحتمية وحدة الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية.

ب) الفكرة السياسية الاجتماعية: مشتقة من الشعور بالوحدة في الأراضي الشرقية والسلافية وتعادلهما تاريخيًا من خلال المسيحية الأرثوذكسية الشرقية والثقافة السلافية.

ج) عقيدة الدولة: بموجبها يجب على أمير موسكو أن يتصرف بوصفه حاكمًا أعلى (ملكًا ومشرعًا) للدول الأرثوذكسية الشرقية المسيحية وأن يصبح مدافعًا عن الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية المسيحية. بهذا، يجب على الكنيسة أن تسهل للملك أداء وظيفته التي يفترض أن الله حددها، أي الإدارة الأوتوقراطية.

أولًا: بداية تشكل العلاقات السوفياتية التركية ١٩٢٠ –١٩٢٣

في ١٩ آذار ١٩٢٠ في أنقرة، اتخذت اللجنة التمثيلية بمشاركة كبار المسؤولين والعسكريين الأتراك، قرارًا بشأن عقد مجلس جديد يتمتع بسلطات استثنائية، وقد سميت الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا [٣]. وانتُخِب مصطفى كمال رئيسًا لها، كما انتخب رئيسًا لمجلس الوزراء. كانت القضايا الرئيسية التي نوقشت هي فك الحصار، ومواجهة التداعيات الخطيرة للعدوان اليوناني والإنجليزي–الفرنسي، ومواجهة الأعباء الاقتصادية والعسكرية، وحل القضايا والمسائل الحدودية. إن هذا الأمر تطلب إقامة علاقات صداقة مع الدولة السوفياتية الفتية والحصول على مساعدات عسكرية ومالية.

تجدر الإشارة إلى أنه منذ الأيام الأولى للنضال من أجل الاستقلال، وبسبب التطويق والحصار المعادي من قبل دول الوفاق، وجّه قادة حركة التحرر الوطني التركية أعينهم إلى روسيا السوفيتية، معلنين مبادئ المساواة واحترام الحرية والاستقلال للشعوب. كما أعلنوا للعالم أجمع عن استعدادهم لدعم كل من يناضل من أجل التحرر من نير الإمبريالية. كتب اللواء علي فؤاد باشا الجبصوي (Ali Fuat Cebesoy)[٤] لاحقًا عن هذا الأمر: "في الوقت الذي تم فيه إنشاء نظام جديد في روسيا، فلقد فكّرنا كثيرًا في إنهاء العداء التركي الروسي الذي زرعه القياصرة، وفي تعزيز الأخوة والصداقة بين شعوبنا" (Шамсутдинов، ١٩٦٦ стр.١٦٦).

بناء على هذا، ليس من قبيل المصادفة أن أولى القرارات التي اتخذتها الحكومة في مجال السياسة الخارجية كان نداء أتاتورك الذي وجهه في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ إلى لينين، وجاء فيه: "إنَّ تركيا تتعهد بالقتال

٣ –حكومة الجمعية الوطنية التركية الكبرى إبان حرب الاستقلال ما بين سنتي ١٩١٩ –١٩٢٣، والتي يطلق عليها أيضًا حكومة أنقرة المؤقتة.

٤ – علي فؤاد جبصوي (Ali Fuat Cebesoy) ١٨٨٢–١٩٦٨، ضابط وسياسي ورجل دولة تركي. كان رئيس أركان حرب جمال باشا وقائد الفيلق الثامن الذي كان يقاتل في فلسطين. أحد أهمّ أعضاء جمعية الاتحاد والترقّي ومن الأصدقاء المقرّبين لمصطفى كمال أتاتورك في الأكاديمية العسكريّة

مع روسيا السوفيتية ضد الحكومات الإمبريالية، من أجل تحرير جميع المضطهدين من قبل هذه الحكومات (...). كما أعرب عن استعداده للمشاركة في النضال ضد الغزاة في القوقاز، وأمل في مساعدة روسيا السوفيتية في النضال ضد الأعداء الذين هاجموا تركيا " (تقرير كوميسيريات الشعب للشؤون الخارجية إلى المؤتمر الثامن لسوفيت جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ١٩١٩-١٩٢٠، ١٩٥٨).

وتعتبر المؤرخة التركية يلديز ديفيجي بوزكوتش عضو هيئة التدريس في جامعة أنقرة، أنّ التقارب بين البلدين كان حتميًا، مشيرة إلى أنه في بيئة كانت فيها دول الحلفاء تحاول تدمير تركيا، فضل السوفييت البقاء مراقِبين تجاه الحركة التي بدأها أتاتورك في الأناضول، رغم أن الحركة القومية الديمقراطية في تركيا لم يكن لها أي اهتمام بالاشتراكية آنذاك، إلا أن حقيقة استهداف الغرب وأوروبا لتركيا وروسيا، كان له تأثير في تشكل مسار إيجابي في علاقات البلدين. ورأت أنَّ هناك قضية أخرى كانت مؤثرة في تقارب البلدين، وهي رغبة روسيا في منع إعاقة البلشفية أن تتحول إلى المجتمعات المسلمة في الشرق، والحصول على دعم تركيا في هذه المرحلة. وبالتوقيع على معاهدة، تبقي الحدود القائمة مع روسيا كما هي (مع بقاء باطومي في عهدة السوفييت). (بوزكوتش، ٢٠٢١).

هكذا وفي سياق الخطوات العملية لتكريس هذه العلاقات، حصلت القيادة التركية من القيادة السوفياتية على رد، وذلك في ٣ حزيران ١٩٢٠، تضمن عبارات التقدير والثناء لنضال الشعب التركي ضد الاحتلالات المختلفة للتراب التركي، والرغبة في التعاون، ومما جاء في الرد: "... تتابع الحكومة السوفيتية باهتمام شديد النضال البطولي الذي يخوضه الشعب التركي من أجل استقلاله وسيادته. ففي هذه الأيام الصعبة التي تعيشها تركيا، يسعدنا أن نضع أساسًا متينًا للصداقة التي ينبغي أن توحد الشعبين التركي والروسي".

وبغض النظر عن السجال التاريخي الدائر اليوم حول الظروف التي دفعت البلدان إلى التلاقي، من المهم الإشارة إلى أنَّ الوضع الدولي تطلب إقامة علاقات ودية قوية بين روسيا السوفيتية وحكومة الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا. لذلك، في صيف عام ١٩٢٠، قررت الحكومة السوفيتية تقديم المساعدة التقنية والمالية لهذه الحكومة (Tamkoc,١٩٦٧). هذا دون أن نسقط من الاهتمام، أن للحكومة السوفياتية آنذاك مصلحة في ذلك، لأنها قضية توفر الأمن للدولة السوفيتية الناشئة، وخصوصًا أن إنجلترا والمجلس الأعلى لدول الوفاق، اتخذا قرارات جعلت من جورجيا وأذربيجان، وموانئ في القوقاز قواعد بحرية لها. بهذا كانت الحكومة السوفيتية قلقة من حقيقة أن الوفاق لديه الرغبة في السيطرة على المضايق، والسيادة في البحر الأسود. فوجود الحلفاء في الأراضي القريبة من روسيا السوفيتية يعتبر تهديدًا مباشرًا لأمنها. وبناء على هذا، كان من الطبيعي أن تقلق روسيا في ظل هذه المخاطر، وأن تسعى لتقديم أي دعم للأتراك، بعد أن لاقت مواقف كمال أتاتورك ترحيبًا لدى القيادة السوفياتية، وعبر المجلس الوطني التركي عن ترحيبه بأية مساعدات سوفييتية لتثبيت دعائم النظام ومواجهة العدوان (Ponomary, ١٩٦٦)

كانت الحكومة السوفيتية مهتمة أيضًا بنجاح نضال حكومة الجمعية الوطنية في وجه الغزاة، لأن هذا سيضعف موقف القوى الغربية. كما لا يجب أن نهمل ما لتركيا من سلطة واحترام لدى شعوب القوقاز وآسيا الوسطى وبقية دول العالم الإسلامي حينئذ. في هذا الصدد، يبدو واضحًا، أن دعم الحكومة التركية سيؤدي إلى تعزيز الدور الروسي ورفع مكانة روسيا السوفيتية بين الشعوب المسلمة. نتيجة لذلك، وفي اجتماع للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الثوري (بلشفيك)، تمَّ مرة أخرى تأكيدُ قرار جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية بالحفاظ على علاقات سلمية وحسن جوار مع دول مثل أرمينيا وجورجيا وتركيا (لينين، ١٩٦٩).

رغم ذلك، فقد ظهرت بعض العقبات أمام إنجاز التعاون: ظهرت في البداية قضايا كانت تتطلب حلًا، ومن أبرزها مسألة ترسيم حدود تركيا شرقا أي مع أرمينيا، إذ احتلت هذه القضية حيزًا من المفاوضات. فخلال مناقشة مشروع بنود المعاهدة في ٢٤ آب ١٩٢٠، كانت الحكومة السوفياتية تخوض غمار مفاوضات مع حكومة الطاشناق في أرمينيا ومع تركيا في نفس الوقت، بهدف التخفيف من حدة المطالبات المتبادلة لكلتا الحكومتين. لقد كانت هذه المهمة مستحيلة في الأساس" (Dekmejian, ١٩٦٨)

لقد استغلّت دول الوفاق النزاعات الإقليمية بين تركيا وأرمينيا، فقد كانت تسعى جاهدة بأي ثمن لمنع التقارب السوفيتي التركي، ودفعت أرمينيا بنشاط نحو الاستفزازات العسكرية للأتراك، كانت هذه الدول تأمل في أن يتطور الصراع الأرمني التركي حتمًا إلى حرب بين روسيا السوفيتية وتركيا الكمالية، حينها ستظهر جبهة جديدة مناهضة للسوفييت في القوقاز، وهذه ستسهم في نجاح هجوم بيوتر نيكولايفيتش رانجل (Wrangel Pyoter Nikolaevich)[٥] الذي كان قد بدأ توًّا.

طرح الجانب التركي، في ظل تعقيد الوضع في القوقاز، على الحكومة السوفياتية مسألة إقامة اتصال مباشر بين القوات التركية والجيش الأحمر. لهذا، طلب الأتراك الموافقة على احتلال ساريقاميش وشاهتختا[٦] وأرسل تشيشيرين[٧] استجابة إيجابية.

٥ –البارون بيوتر نيكولايفيتش رنجل (١٨٧٨–١٩٢٨). أحد القادة الرئيسيين للحركة البيضاء في الحرب الأهلية الروسية، قائد العام للقوات المسلحة للجيش الروسي في شبه جزيرة القرم وبولندا (١٩٢٠). هزم في شبه جزيرة القرم عام ١٩٢٣ أمام ميخائيل فرونزه، وهناك اعتقل، وسجن في دونيتسك لأربعة أشهر، ثم أعدمه ستالين بالرصاص.

٦ –قرية في أذربيجان تقع على الضفة اليسرى لنهر كينغيرلي في جمهورية ناختشيفان التي تتمتع بالحكم الذاتي اليوم.

٧ –جورجي ألكسندروف تشيشيرين (١٨٧٢ –١٩٣٦). شغل منصب مفوض الشعب للشؤون الخارجية (وزير خارجية) في الحكومة السوفياتية في الفترة من آذار ١٩١٨ حتى ١٩٣٠.

في ٢٤ أيلول، شنت حكومة الطاشناق، بتحريض من دول الوفاق، حربًا على تركيا. كان من المفترض أن تصرف روسيا عن الجبهة البولندية وتغير طبيعة حركة الأناضول وتحولها من حركة تحرر وطني إلى دولة احتلال.

ومع ذلك، فإن آمال الطاشناق (الاتحاد الثوري الأرمني)[٨] في الحصول على مساعدة عسكرية فعالة من الحلفاء الغربيين لم تتحقق. علاوة على ذلك، بعد هجوم اليونانيين الصيفي على الجبهة الغربية ساد الهدوء الذي منح الأتراك حرية التصرف في وجه أرمينيا. فقط حليف الطاشناق "رانجل "أمر بتخصيص مليوني خرطوشة بندقية للأرمن" (Дроговоз. 2007) .

في أيلول ١٩٢٠، توصل السوفيات والأتراك إلى اتفاق لعقد مؤتمر مشترك، لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات الودية. في ١٩ شباط ١٩٢١، وصل وفد حكومي تركي برئاسة وزير الاقتصاد يوسف كمال إلى موسكو للمشاركة في المؤتمر. بدأت المفاوضات غير الرسمية بين الوفد التركي ومفوض الشعب للشؤون الخارجية تشيشيرين في ٢١ شباط. ونُوقِش إخلاء القوات التركية أراضي أرمينيا وجورجيا. كانت إحدى القضايا المهمة في هذه المفاوضات مناقشة اقتراح تركيا لإبرام معاهدة تحالف عسكري مع روسيا السوفيتية. لكن القيادة السوفياتية، التي كانت في ذلك الوقت تسعى لإبرام اتفاقية تجارية مع إنجلترا للتخفيف من آثار المجاعة التي اجتاحت عشرات مقاطعات وسط روسيا، رفضت الاقتراح التركي، معلنة استعدادها للتوقيع فقط، على ما سمي بمعاهدة الصداقة والأخوة مع تركيا (توفيق، ٢٠٠٢).

٨ – كان الطاشناق أو الاتحاد الثوري الأرمني، الحزب الحاكم في أرمينيا. ونتيجة لدخول القوات السوفييتية، هزمت القيادة واضطرت إلى لفرار إلى الخارج (١٩١٨–١٩٢٠) هي أكبر منظمة سياسية لأرمن الشتات، وهي تختلف اختلافًا كبيرًا عن المنظمات الأرمنية الأخرى، التي تشارك بشكل أساسي في المشاريع الثقافية والتعليمية والإنسانية. تعتبر تقليديًا معقلًا للقومية الأرمنية والأيديولوجية المناهضة للشيوعية، والتي، وفقًا لخصومها، تتعارض مع التوجه الاشتراكي المعلن.

وفقًا لهذه الوثيقة، تنازلت الحكومة السوفيتية عن مناطق قارس وأردهان لتركيا، وتخلت تركيا عن سيادتها على باطومي لصالح جورجيا (النعيمي، ١٩٨١). في الوقت نفسه، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن تقديم روسيا السوفياتية مساعدة مالية لتركيا (بمبلغ ١٠ ملايين روبل ذهبي) وأسلحة.

بعد وقت قصير من توقيع معاهدة موسكو –في آب ١٩٢١، أرسلت قيادة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، بموافقة حكومة روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، سفيرًا فوق العادة إلى تركيا يدعى ميخائيل فاسيليفيتش فرونزه. وقد بقي في تركيا من شهر كانون الأول ١٩٢١ إلى كانون الثاني ١٩٢٢. خلال فترة إقامة فرونزه في أنقرة، كانت تركيا، بسبب الوضع المتوتر في الجبهة والأزمة المالية في البلاد، تمر بأيام صعبة، فاقترح بإلحاح أن تجد الحكومة السوفيتية أموالًا إضافية لتقديم المساعدة إلى تركيا.

ربما بسبب سلسلة من الظروف الداخلية الروسية، تلكأت القيادة السوفياتية في تقديم الدعم اللازم. وكان السفير أرالوف قد عيَّن في أنقرة بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٢٢، مع الملحق العسكري ك.ك زفوناريف (K.K Zvonarev) والسفير الأذربيجاني. أبيلوف (Abilov.M). وأثناء التحضير للهجوم العام على وحدات من جيوش الوفاق (آذار–نيسان ١٩٢٢)، قام السفير أرالوف بدعوة من أتاتورك، بزيارة هيئة أركان الجيشين التركيين والمنشآت العسكرية الخلفية، كما شارك كل من ميخائيل فرونزه وأرالوف في تدريب الجيش التركي بوصفهما متخصصين عسكريين، وساعدوا في تطوير العمليات العسكرية.

وفقًا للاتفاقية، أرسل الاتحاد السوفيتي خلال السنوات ١٩٢٠–١٩٢٢، عبر نوفوروسيسك وتوابس وباطومي إلى تركيا، ٣٩ ألف بندقية، و٦٣ مليون طلقة، و٣٢٧ رشاشًا، و٥٤ مدفعًا، و١٤٧ ألف قذيفة وأسلحة أخرى متنوعة. كما نقلت المعدات العسكرية التي خلفتها أجزاء من جيش القيصر، ومن ذلك مدمرتان تُدعيان "جيفوي" و"جوتكي" (Баранов, 2015).

لم تقتصر المساعدة على توريد الأسلحة. ساعدت الحكومة السوفيتية أنقرة في بناء مصنع للبارود وتوريد المعدات والمواد الخام إليها. لقد خصص فرونزه ١٠٠ ألف روبل لسلطات مدينة طرابزون لتنظيم دار للأيتام. ومنح أرالوف الجيش التركي ٢٠ ألف ليرة من أجل الاستحواذ على دور للسينما ومطابع سهلة التفكيك والنقل. في أيار ١٩٢٢، أُرسِلَت الدفعة الأخيرة وهي عبارة ٣.٥ مليون روبل ذهبي. كما زودت الحكومة السوفيتية المقاتلين الأتراك من أجل الاستقلال بالوقود ومئات الآلاف من الأطنان من الحبوب. بينما بعد الحرب الأهلية في روسيا السوفيتية، كانت منطقة الفولغا ومناطق أخرى من البلاد تتضور جوعًا.

من خلال تقديم المساعدة للقوميين الأتراك، كان لينين يسترشد بالحسابات الجيوسياسية. جاءت القوة السوفيتية لإنقاذ عدو أعدائها. إنَّ واحدة منها كانت تركيا العثمانية القديمة، والتي تنازل لها البلاشفة، نتيجة سلام بريست ليتوفسك (Brest Litovsk)، عن مناطق مهمة في القوقاز (Hurwitz., ١٩٥٦، ١٩٥٦).

في آذار ١٩٢٠، وافق السلطان محمد السادس، الذي اعترف بالهزيمة في الحرب العالمية الأولى، على أن تحتل الدول المنتصرة إسطنبول، أي البريطانيون والفرنسيون والإيطاليون، واتخذ قرار بحل البرلمان التركي. ردًا على ذلك، عقد القوميون بقيادة مصطفى كمال أتاتورك مجلسهم التشريعي في أنقرة. أعلنت السلطات الرسمية مصطفى كمال متمردًا، لكن السلطان لم يكن لديه القوة لتهدئة انتفاضته. وبقرار من البريطانيين والفرنسيين، الذين كان لهم القرار الأول حينها في إسطنبول، أوكلت مهمة القيام بعملية عقابية تنفذها القوات اليونانية

لقد كانت روسيا وبشكل دائم تتعاطف تاريخياً إلى جانب أثينا الأرثوذكسية. مع ذلك، فقد قَلَبَ لينين معادلات اللعبة الكبيرة، وكسر نظام التحالفات القديمة، وألحق كل من فرونزه وأرالوف، اللذان أرسلا لمساعدة

الأتراك، أضرارًا جسيمة باليونانيين. بنى لينين موقفه، استناداً إلى رسالة تلقاها من أتاتورك، مؤكداً أن تركيا مستعدة للقتال ضد الإمبريالية مع روسيا السوفيتية، وطلب المساعدة بالمال والسلاح(Новичев. ١٩٦٥).

لم تقتصر الأمور على الإمدادات العسكرية والمال. لقد اتضح أن مساعدة البلاشفة كانت حاسمة لأتاتورك مرتين. الأولى في صيف عام ١٩٢١، عندما آمنت السلطات السوفيتية بقدرته على صد الهجوم اليوناني، ولم تسمح لمنافسه أنور باشا (الذي كان في روسيا) بالعودة إلى تركيا وتحدي قيادة أتاتورك. والثانية في صيف عام ١٩٢٢، عندما ساعد أرالوف، وممثل أذربيجان السوفيتية أبيلوف –كمال أتاتورك، فأبيلوف هو أحد القلائل الذين كانوا على علم بالهجوم التركي الكبير، الهم أن الاثنان ساعدا أتاتورك في مخادعة اليونانيين من خلال تنظيم نشاط ديبلوماسي وهمي، أوهما من خلال الإعلان عنه الجميعَ بأن أتاتورك سيحضره، لكنه تغيّب عنه.

يعكس هذا الحدث المستوى الرفيع الذي بلغته العلاقات بين الدولتين في تلك المرحلة، وهذا تجلى في المواد الثلاثة الأولى من المعاهدة، التي كانت مخصصة لإنشاء الحدود الشمالية الشرقية لتركيا مع القوقاز السوفياتي.

كذلك الأمر بشأن المادة الخامسة التي تتعلق بالقضية الحيوية لدول البحر الأسود – أي وضعية المضايق. ووفقًا لها، فإن نظام المضايق سيحدده مؤتمر لدول البحر الأسود لوضع للملاحة، على ألا تمس أحكام النظام بسيادة الدولة التركية وعاصمتها إسطنبول.

وألغت المادة السادسة جميع المعاهدات التي أبرمتها سابقًا الحكومة القيصرية والسلطنة، لأنها لا تتوافق مع المصالح المشتركة (документы XX века). لقد اعتبرت الحكومة السوفيتية أن نظام التنازلات

يتعارض مع التنمية الوطنية الحرة لأي بلد، معترف به، ولذلك وفقا للمادة السابعة، فقد ألغيت جميع أنواع الامتيازات والحقوق الناشئة عن نظام التنازلات.

تعهد كلا الجانبين بالتزام متبادل لعدم السماح بتشكيل أو إنشاء أو إيواء أية منظمات أو مجموعات على أراضيهما، تدعي أنها تمثل حكومة دولة أخرى، أو على جزء من أراضيها. كذلك تعهد الجانبان التزام عدم السماح بوجود مجموعات بهدف قتال دولة أخرى (المادة ٨). كما تعهدت روسيا السوفيتية وتركيا باتخاذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على السكك الحديدية والتلغراف ووسائل الاتصال الأخرى وتطويرها، وكذلك ضمان حرية تنقل الأشخاص والبضائع بين البلدين (المادة ٩) (اتفاقية الصداقة والأخوة بين روسيا السوفييتية والجمهورية التركية، ١٩٥٩). لقد عززت المعاهدة موقع الدولة التركية وسيادتها ومكانتها الدولية. وأثارت في أوساط في الشعب التركي والجيش الحماس العام والتصميم على محاربة الغزاة حتى النهاية.

بالنسبة إلى روسيا السوفياتية، أصبحت المعاهدة انتصارًا دبلوماسيًا وسياسيًا كبيرًا. فلفترة طويلة وُضع أساس متين للعلاقات الودية السوفيتية التركية، وخلال الفترة بأكملها بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حُفِظ أمن البحر الأسود وضُمِنَت حدود القوقاز بشكل موثوق. وأُحبِطَت الخطط لشن حرب جديدة في القوقاز والقضاء على حركة تحرير الشعب التركي. والأهم أنَّ معاهدة ١٩٢١ جاءت نتيجة مرحلة تاريخية معينة في السياسة الشرقية للدولة السوفيتية. وعلى مدى العقود التالية، بُنِيَ نظام العلاقات بأكمله بين تركيا والجمهوريات السوفيتية على أساسه (بك، ١٩٧٢).

ثانيًا: قضية المضايق في العلاقات السوفياتية–التركية

يشير المؤرخون الروس، إلى أن الاتفاقية التي وقعتها الحكومة السلطانية مع دول الوفاق في ١٠ آب ١٩٢٠، هي اتفاقية مذلة، والمقصود هنا اتفاقية سيفر. (Савченко, 2011). لقد كان أساس هذه المعاهدة

اتفاقية سايكس بيكو (١٩١٦). ما هو مهم في هذه الاتفاقية، أن جزر دوديكانيز أصبحت تحت السيادة الإيطالية، وتراقيا الشرقية مع أدرنة وجزيرة جاليبولي ذهبت إلى اليونان. ونُقِل جنوب شرق الأناضول إلى "كردستان المستقلة"، كما نُقلت معظم المناطق الحدودية في الأناضول إلى أرمينيا. ولم يتبق سوى الجزء الأوسط من شبه جزيرة الأناضول في أيدي الأتراك، وفُرضت ظروف صعبة على هذه الدولة. بهذا المعنى تبقى شروط معاهدة سيفر أشد وطأة على العثمانيين من شروط فرساي المفروضة على الألمان (Friedman, ٢٠١٢).

ظلت منطقة المضايق رسميًا جزءًا من تركيا، لكنها خضعت لسيطرة اللجنة الدولية للمضايق. كانت منطقة المضايق منطقة منزوعة السلاح. وكان يجب أن تكون مفتوحة أمام السفن التجارية والحربية التابعة لجميع الدول، هذا يعني واقعيًا تدويل المضايق. أيضًا كان يجب ألا تخضع تلك المنطقة لأي حصار، ويمنع حدوث أي عمل من أعمال الحرب، إلا تحت بند قرارات عصبة الأمم. هذا الأمر يشمل بحر مرمرة، إضافة إلى المضايق (البوسفور والدردنيل). لم يكن من المفترض أن يتجاوز عدد الجيش التركي ٥٠ ألف شخص، ولم يتبق لدى تركيا سوى ٧ سفن حراسة، و٦ زوارق طوربيد. وحظر عليها الحصول على سلاح جو. وتضمنت المعاهدة أيضًا وجود لجنة مشتركة بين الحلفاء للرقابة والتنظيم والإشراف على تنفيذ البنود العسكرية. (Новейшая история., ١٩٦٧, ٣٤).

لقد ساهم بدء النضال التحرري لمصطفى كمال، وتحرك القوات التركية نحو المضايق وإسطنبول في تفاقم العلاقات الأنجلو–تركية. وطالبت إنجلترا مصطفى كمال بوقف تقدم القوات التركية. ولكن، وضع مصطفى كمال شرطًا لقوات الحلفاء لمغادرة منطقة المضيق وإسطنبول، وصنع السلام (وثائق وزارة الخارجية الروسية، ١٩٦٢، ص ٣٢٠). ونتيجة للمفاوضات، في ١١ تشرين الأول ١٩٢٢، وقَّع هدنة مودانيا (MUDANYA) كمال وممثلو اليونان وبريطانيا، وفيها أبعد الجيش اليوناني إلى وراء نهر مارتزا Martiza، وتمت الموافقة على

إعادة النظر في معاهدة سيفر. وأكدت دول الوفاق شرعية سلطة كمال مع وجود الحكومة المعروفة، واعترفت بحكومة أنقرة باعتبارها الحكومة الرسمية الوحيدة، وبعد ذلك وجهت حكومة أنقرة جهودها الرئيسية لاستعادة سيادة تركيا على إسطنبول وتراقيا الشرقية (Jelavich , ١٩٨٧, p. ١٣٢).

دون شك تطلب الأمر إثر هدنة مودانيا، إعادة النظر بشيء بديل من معاهدة سيفر، إذ فرضت المعادلات الجديدة والدعم الروسي، حل كل القضايا العالقة عبر اتفاقية جديدة. لقد اقترح أن تكون هذه المعاهدة في لوزان. لقد بدا الموقف البريطاني موقفًا يهدف إلى الإيقاع بين الأطراف المتناقضة، مستغلًا وجود حكومتين في الدولة العثمانية، فحاولت بريطانيا استغلال وتحريض إحداهما ضد الأخرى. على هذا الأساس وجهت الدعوة إلى حكومة إسطنبول وأنقره في تشرين الأول ١٩٢٢ لحضور مؤتمر لوازن. ورفضت حكومة أنقرة المشاركة، معتبرة أنها هي الحكومة الشرعية التي تمثل تركيا (الشناوي، د.ت، ص ٢٧٨). كما وضع وزير خارجية بريطانيا اللورد كيرزون Curzon أربعة شروط للاعتراف بالدولة التركية هي: إلغاء الخلافة، وإعلان علمانية الدولة، وطرد الخليفة، ومصادرة ممتلكاته وأملاكه (شقيرات، ٢٠٠٢، ص ٤٨٥).

لكن كيف بدا الموقف السوفييتي من هذه القضية، ومن قضية المعابر؟

شكل الطرف السوفياتي لجنة خاصة لمتابعة قضية المضايق الحساسة، وضمت تشيشيرين، وليف تروتسكي، وكارل بيرنيغاردوفيتش راديك. وتلخص الموقف السوفياتي في الطروحات التالية:

١) حرية المضايق غير مقبولة، وكذلك إزالة التحصينات على ضفافها.

٢) حظر مرور سفن جميع الدول عبر المضايق.

٣) سيادة تركيا على المضايق معترف بها، ولكن من أجل الحفاظ على سيادتها، يجب عليها تعزيز شواطئها وحمايتها. واعتبرت موسكو أنه وفقًا للقانون الدولي، إذا كان عرض المضايق التي تعبر أراضي دولة ما لا

يتجاوز عشرة أميال، يكون الاعتراف بها على أنها مياه إقليمية تعود إلى ذلك البلد. وبما أن عرض الدردنيل والبوسفور لم يتجاوز عشرة أميال، فيجب اعتبارهما بحق المياه الوطنية لتركيا. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لتركيا الحق في امتلاك أسطول لحماية المضايق.

٤) يجب فتح مضيق البوسفور والدردنيل لمرور السفن التجارية.

٥) ضرورة تبني قرار الاعتراف بالبحر الأسود، بحرًا مغلقًا، دون حق الوصول إلى السفن الحربية لدول أخرى (Hurewitz.١٩٦٢).

من الواضح أن القرار الذي نبنّته موسكو كفل أمن شواطئ روسيا السوفيتية وجورجيا السوفيتية وأوكرانيا السوفيتية على البحر الأسود، وحماية المصالح الاقتصادية للجمهوريات السوفيتية. وارتبط أمن الشواطئ السوفيتية على البحر الأسود ارتباطًا مباشرًا بتركيا. أصبحت تركيا أحد العناصر الرئيسية في ضمان أمن الحدود.

وانطلاقًا من النقاط الرئيسية في هذه الوثيقة، دافعت الحكومة السوفيتية عن سيادة تركيا واستقلالها، وأرادت أن تراها قوية ومستقلة عن الدول الغربية. فمن شأن الحفاظ على سيادة تركيا وتعزيزها أن يقوي قدراتها الدفاعية، وكان شرطًا ضروريًا لأمن روسيا السوفيتية.

رغم هذه المواقف، اشتدّت عشية مؤتمر لوزان الخلافات بين موسكو وأنقرة بشأن قضية المضايق. وعُيِّن عصمت باشا وزيرًا للخارجية في الحكومة التركية، فحاول إفهام الجانب السوفييتي ممثلًا بأرالوف، أن موقف تركيا من المضايق صيغَ في المؤتمر الوطني، ويعتزم الجانب التركي مناقشة الإجراءات اللازمة لضمان أمن إسطنبول وبحر مرمرة. كما نقل الجانب التركي للدبلوماسي السوفيتي أن الخلافات مع الموقف السوفيتي، لا تعني مراجعة العلاقات السوفيتية التركية (Aralov, ١٩٦٠, p.١٧١) .

وفي ظل استعار المواقف حول هذه القضية في بداية عام ١٩٢٣، بدأت العلاقات بين تركيا وروسيا السوفيتية تعاني الاهتزاز، وأحيانًا اتخذت طابعًا أكثر حدة. وفي ١ كانون الثاني ١٩٢٣، مُنع أرالوف من الوصول إلى مكتب التلغراف للتواصل المباشر مع موسكو.

لقد توترت العلاقات بشأن ما سمي أزمة القنصليات. فقد طالب حسين رؤوف بك في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٣ بإغلاق القنصلية السوفيتية في بيازيت. إذ إنه ادعى أن وجود القنصل السوفياتي هناك يُلزم الجانب التركي بمنح الإذن بالبقاء في المدينة لقناصل الدول الأخرى، بما في ذلك إنجلترا.

بعد ذلك، قرر مجلس الوزراء التركي حصر المناطق القنصلية للقناصل السوفييت في مدينتي كاري وأرضروم، وفي المناطق المحيطة بهذه المدن. منذ ذلك الحين، لم يعد القناصل السوفييت قادرين على أداء واجباتهم إلا داخل هذه المدن فقط. (Aralov. P.٣٥).

جاء رد الحكومة السوفياتية في ١٧ شباط سريعًا، فأُخطِرَت السفارة التركية في موسكو بحصر مناطق تنقل القناصل الأتراك فقط في موسكو ونوفوروسيسك، وفي أراضي هاتين المدينتين. كما أُرسِلَت برقية إلى تبيليسي تقترح الحد من تنقل القنصل التركي، وحصره تنقلاته في باطومي فقط.

ردّت الحكومة التركية بقرارات مماثلة. ففي ١٦ آذار ١٩٢٣، تقرر حرمان القناصل السوفييت حقَّ إرسال بعثات وحقائب دبلوماسية للتواصل مع القنصليات السوفيتية الأخرى في تركيا. في ٦ أيار ١٩٢٣، عقد اجتماع مشترك بين وزارة الخارجية، وإدارة الشؤون السياسية في تركيا. واتُّخِذَ خلال الاجتماع قرار سمح بموجبه للقناصل السوفييت أداء واجباتهم فقط داخل المدن التي توجد فيها القنصليات السوفيتية. ووافق مجلس الوزراء التركي في نفس اليوم على هذا القرار (p.٣٥).

صار من الواضح أنَّ هناك انهيارًا في العلاقات السوفيتية التركية، وهذا أدى في نيسان ١٩٢٣، إلى استدعاء أرالوف من تركيا (P.٣٦) . كتب أرالوف في مذكراته: "كان هناك بيان تشهير من قبل رئيس مجلس الوزراء في الحكومة التركية، حسين رؤوف بك بحقنا. وذكر أنه يُزعم أنني أنظم الشيوعيين الأتراك لمحاربة مصطفى كمال، وأقوم أيضًا بدعاية لتقويض هيبته في البلاد (P.٢٠٢) .

إثر عودة أرالوف من أنقرة أصبح ياكوف زاخاروفيتش سوريتس، هو ممثل الحكومة السوفيتية الجديد في تركيا. في عهده عانت القنصلية الروسية عزلة تامة وتضييقًا، إذ حاولت السلطات التركية منع ممثلي الجمهور التركي الدخول إلى السفارة الروسية إلا بإذن خاص، ولكن لم يكن هناك أي احتكاك مع أي كان في تركيا على المستويين الشعبي والديبلوماسي. لقد اعتبر الجانب الروسي كل ذلك تعديًا وقمعًا. (Кузнецова, ١٩٦١).

تبين أن الموقف التركي كان يحمل في خلفياته نوعًا من اللوم الشديد على الاتحاد السوفييتي بشأن موقفه من مؤتمر لوزان، وخصوصًا بشأن قضية السماح أو عدم السماح للسفن الحربية بالعبور، ومطالبة الاتحاد السوفييتي خلال المؤتمر بتأمين ضمانات لسلامة العبور وأمن البحر الأسود. وزاد الطين بلّة أنْ قدّم الوفد السوفييتي مشروعًا في ١٨ كانون الأول ١٩٢٢ يقضي بجعل البحر الأسود بحرًا مقفلًا، ويخوّل تركيا بحق فتح المضايق في وجه السفن الصغيرة، ولكن في أوقات محددة، إلا أن المؤتمر رفض المشروع (الحاج، ١٩٤٧).

من بين الأسباب الأخرى التي أضرت بالعلاقات السوفيتية التركية دعم الحركة الشيوعية. اعتقدت الحكومة التركية أنه بالنسبة إلى الحكومة السوفيتية، كانت الدعاية الشيوعية وسيلة لتحقيق أهدافها. وقد أعلن بعض المسؤولين في وزارة الخارجية التركية صراحة أمام ممثلي الاتحاد السوفيتي أن روسيا السوفيتية، واصلت

اتباع السياسة القيصرية تجاه تركيا. وسُمِعَت تصريحات تقول إن روسيا تريد الاستيلاء على تركيا، وتريد نشر النظام السوفييتي في البلاد. ولم يؤد نفي الممثلين السوفييت إلى نتيجة إيجابية. وبما أن الدعاية الشيوعية كانت تكرهها الدوائر الحاكمة في تركيا، وخاصة غازي مصطفى كمال باشا، فقد خلقت أجواء معادية.

سرعان ما أصبح واضحًا أن آمال الاتحاد السوفييتي لم تتحقق، إذ بدأت موجة من القمع الشديد تجتاح الشيوعيين الأتراك داخل البلاد، وازدادت الخلافات حول قضية الاحتكار في التجارة الخارجية التركية، كما كان هناك تدخل متعجرف جدًا لوحدة العمل الخارجي في المخابرات السوفيتية، في شؤون تركيا، وكذلك تدخّل الكومنترن (من خلال الشيوعيين الأتراك). يمكن الافتراض أن مثل هذا الموقف من الأتراك، كانت واحدًا من الأسباب التي أدت إلى تعطيل إمدادات الجانب السوفيتي لتركيا بالأسلحة في خريف ١٩٢٢. وهكذا، صارت المناخات شديدة السلبية في العلاقات السوفيتية التركية (Potskhveriya,١٩٩٢).

في ٢٤ تموز ١٩٢٣، تم التوقيع على معاهدة لوزان للسلام، و"اتفاقية نظام مضيق البحر الأسود بين بريطانيا العظمى، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وبلغاريا، بالإضافة إلى اليونان ورومانيا والاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا وتركيا". على الرغم من جهود الوفد السوفياتي، لم يوافق المشاركون في المؤتمر على إغلاق المضايق أمام السفن الحربية، إذ لم يؤيد الوفد التركي الاقتراح السوفيتي بإغلاقها. نصت هذه الاتفاقية على الأحكام التالية: (الحاج، ١٩٤٧، ص ٣٧).

- إنشاء لجنة دولية للمضايق، وتجريد بعض المناطق من السلاح على ضفتي الدردنيل والبوسفور، وحرية المرور عبر مضايق السفن الحربية الأجنبية.
- أن تحتفظ القوى بالحق في إرسال قوات إلى البحر الأسود لا تتجاوز ثلاث سفن، ولا يتجاوز حمولة أي منها ١٠ آلاف طن.

- في زمن الحرب، إذا كانت تركيا محايدة فلا ينبغي أن ينطبق هذا القيد على القوى المتحاربة، ويتعين على الغواصات أن تظهر كاملة على سطح المياه عند عبورها المضايق، وتجرد من السلاح جزر بحر مرمرة ما خلا جزيرة "مير علي أداسي، شواطئ البوسفور والدردنيل وجزر ساموتراس وليمنوس في بحر ايجه.
- يكون لإسطنبول حامية من اثني عشر ألف رجل وترسانة وقاعدة بحرية [...]

كان التوقيع على اتفاقية المضيق لعام ١٩٢٣ نقطة تحول في العلاقات الثنائية. بحلول هذا الوقت أصبح من الواضح أخيرًا أن الآمال السوفيتية في تطوير الثورة التركية الوطنية إلى ثورة اشتراكية لم تتحقق، ونشأت مشاكل ثنائية في العلاقات السوفيتية التركية. بالإضافة إلى ذلك فإن العام ١٩٢٣ كان العام الأخير من إقامة أول سفير سوفيتي في تركيا في أنقرة، وهو س.أرالوف.

من ناحية أخرى، لم يكن موقف الدولة السوفيتية أثناء انعقاد مؤتمر لوزان الدولي ثابتًا، على الرغم من أنه لم يستبعد التنازلات المحتملة. في البداية عارض الوفد السوفياتي المقترحات التي قدمها الجانب البريطاني والتي أرست الأساس للنص النهائي لاتفاقية المضايق. وعلى الرغم من بعض التحفظات، وقّع عليها بشكل غير متوقع، ثم رفض التصديق عليها لاحقًا!

إن هذا الموقف يحتاج إلى بحث خاص حول أسبابه، وأسباب التبدل في الموقف السوفييتي. ربما أدّى الانقسام في قيادة الحزب العليا حول اتفاقية المضيق دورًا، مع الأخذ في الاعتبار موقف جي إي زينوفييف الذي رفض مع بعض أعضاء المكتب السياسي التصديق على الاتفاقية (G. E. Zinoviev to L. B. Kamenev، ١٩٩١). ولكن في الوثائق المنشورة لا يوجد أي دليل على رأي الأخير، وهذا الأمر لا يسمح

لنا بتقييم مدى صحة موقفه وتأثيره في مزيد من المناقشة، حول هذه المسألة في أعلى مستويات السلطة في الاتحاد السوفياتي.

الخلافات الروسية التركية بشأن القوقاز:

في السنوات التي أعقبت عام ١٩١٨، تغيرت سياسة روسيا وتركيا بشأن قضية القوقاز بشكل كبير. ففي عام ١٩١٩، ضعفت محاولات التدخل في الإقليم من كلا الجانبين بشكل ملحوظ. كان هذا بسبب سقوط قوة تركيا الفتاة في تركيا وتصعيد الحرب الأهلية في روسيا.

لقد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات عام ١٩٢٠. بات واضحًا أن الإمبراطوريتين السابقتين باتتا منبوذتين على المسرح الدولي. فروسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، مثلها مثل حركة كمال أتاتورك، لم تحظ باعتراف القوى الرائدة في العالم، أي بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة. كانت تركيا الخاسرة في الحرب العالمية الأولى، فهي ليست دولة من دول التحالف الثلاثي، وكذا روسيا باعتبارها صانعة "الجحيم" الشيوعي. في ظل هذه المناخات، فإن الظروف دفعت بكل من الدولتين أن ترتمي كما يقال في أحضان الأخرى. هكذا كان في تشرين الأول ١٩١٨، مع إبرام هدنة مودروس[٩].

٩ – مودروس كانت علامة على هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وقد وُقِّعَت في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ على متن السفينة الحربية البريطانية "أجاممنون"، في خليج مودروس (جزيرة ليمنوس). وقَّع عن الطرف المنتصر الأدميرال سومرست جوف وسائر ممثلي بريطانيا العظمى (بوصفهم ممثلين لقوى الوفاق)، ووقّع عن الطرف المنهزم وزير البحرية حسين رؤوف ممثلًا حكومة سلطان الإمبراطورية العثمانية. كان الهدف لمعاهدة الهدنة تكثيف التدخل المسلح في جنوب روسيا. وفقًا لخطط قوى الوفاق، كان من المفترض أن تساهم هدنة مودروس في تحويل آسيا الصغرى إلى واحدة من أهم نقاط انطلاق الاستفزازات العسكرية باتجاه روسيا السوفيتية.

وفقًا لبنود المعاهدة، تركت تركيا منطقة القوقاز وعادت إلى حدود ما قبل الحرب. بالنسبة إلى البلاشفة، أصبح عام ١٩١٨ نقطة البداية لتشكيل نوع جديد من الدولة، تميز باعتماد أول دستور لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية. في الوقت نفسه، اندلعت حرب أهلية غير مسبوقة(Oztyurk, ٢٠١٠)

في عام ١٩١٨ بدأت الأنشطة العملانية لتشكيل دولة القوقاز. اشتدت المواجهة العرقية والسياسية والاجتماعية في المنطقة، وهذا أثر في ميزان القوى بين القوات الأجنبية والروسية في القوقاز. في الوقت نفسه، أثر تغيير السلطة السياسية في تركيا وروسيا، في عملية إعادة تشكيل السياسة الخارجية للقوقاز بالنسبة إلى كلتا الدولتين. أخيرًا، في عام ١٩١٨ كان هناك تطور سريع في التنظيم السياسي لشعوب جنوب القوقاز، إذ تمّ الانتقال من حكم مفوضية عبر القوقاز إلى بداية بناء تشكيلات الدولة المستقلة. بمعنى آخر تطورت فكرة إقامة الحكم الذاتي داخل روسيا الموحدة، إلى فكرة إقامة الجمهوريات المستقلة. وتعزى هذه الأفكار إلى المبادئ المعلنة للثورة الروسية. وقد تُرْجِم هذا الأمر في إعلان استقلال جورجيا وأرمينيا وأذربيجان (Azerbaijan Democratic Republic، ١٩٨٩). إن الدرجة العالية للضغوطات السياسية وأثرها في التنمية، أملت الحاجة إلى التكيف مع السياق الجديد لبناء الكيانات الناشئة وتشكلها.

ولفهم الوضع في عام ١٩١٨، يجب على الباحث أن يعود إلى الفترة السابقة. لقد أصبح شباط ١٩١٧ الأساس لتحقيق آمال شعوب القوقاز في الحصول على حكم ذاتي داخل الدولة الروسية. ومع ذلك، فإن الحكومة المؤقتة لم تبدأ في حل هذه القضية الوطنية المهمة. بعد وصولهم إلى السلطة، لم يعد بإمكان البلاشفة تجاهل الحكم الذاتيّ، وفي ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، صدر "إعلان حقوق شعوب روسيا" (وثائق السياسة الخارجية الروسية للاتحاد السوفييتي، ١٩٩٥)، الذي أعطى حق تقرير المصير، وصولًا إلى الانفصال وتشكيل دولة مستقلة لكل من يرغب.

أضفت هذه الوثيقة الشرعية على مطالبات شعوب القوقاز باستحداث دولهم السيادية الخاصة بهم. هكذا وضعت البداية لتشكيل قواعد الدولة القومية. لقد أدى وجود الشعوب القوقازية في ظل المنظومة التبعية قبل الثورة، إضافة إلى عدد من المشاكل الإثنية الإقليمية، إلى تعقيد عملية حق تقرير المصير للشعوب الجورجية والأذربيجانية والأرمنية. في ظل هذه الظروف، أصبح السياق الدولي الذي حاول السياسيون القوقازيون التكيف معه، ذا أهمية قصوى في العملية السياسية الجارية آنذاك في جنوب القوقاز.

مع وصول البلاشفة إلى السلطة وفقدان سيطرة المركز على أطراف روسيا، وخسارة الحرب وانهيارها من الداخل سعت تركيا إلى التعويض عن خسائرها الإقليمية على حساب القوقاز وتحقيق الطموحات التاريخية الماضية في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن موقفي الدولتين كان متشابهًا إلى حد بعيد. فالدول الأوروبية التي تراقب بدقة ما يجري في الدولتين، كانت تأمل انهيارهما الداخلي السريع، ساعية إلى تقسيم الإمبراطوريات السابقة إلى دول منفصلة غير مستقلة. كما روسيا، تعرضت تركيا للتدخل: احتلت المناطقَ الغربيةَ فرنسا وإنجلترا وإيطاليا واليونان. وفي مقاطعات الشرق الأوسط التركية السابقة، أيد البريطانيون المشاعر العربية المعادية للعثمانيين.

في هذا السياق شكلت المعاهدة بين روسيا وتركيا أساسًا لتحقيق الكثير من الأهداف المشتركة، فالتحالف كان ضروريًا لنشر السلطة السوفياتية في جنوب القوقاز. هكذا بسبب الضرورة والحاجة الاقتصاديتين، كانت أذربيجان أولى الجمهوريات المدرجة على جدول الأعمال، إذ كانت الصناعة الروسية في حاجة ماسة إلى نفط باكو. فتحت السَّوْفَتة (التحول إلى النظام السوفييتي) على أذربيجان الطريق أمام إخضاع أرمينيا وجورجيا. وسبقه تنظيم تمثيل البلاشفة في المنطقة في نيسان ١٩٢٠، عبر تشكيل المكتب القوقازي للبلاشفة برئاسة غريغوري قسطنطينوفيتش أوردزونيكيدزه(GK Ordzhonikidze) وسيرغي ميرونوفيتش كيروف

(S.M. Kirov). هذه الهيئة هي التي قادت إلى استيلاء الشيوعيين على السلطة في باكو (Documents of the USSR Foreign Policy، ١٩٥٩).

لقد توقع البلاشفة ألا يكون هناك اعتراض على خطواتهم هناك، وانتهزوا الظرف المناسب لتحقيق هذا الهدف، لقد حاولت السلطة الجديدة ملء الفراغ بعد خروج الإنجليز من باكو. وفي ٢٧ نيسان انتقلت السلطة إلى الهيئة التنفيذية للحزب البلشفي الأذربيجاني. ومع ذلك، كان البلاشفة بحاجة إلى علاقات ودية مع تركيا في المستقبل من أجل كسب السكان المسلمين، وعدم السماح لأذربيجان بأن تكون تحت أية حماية أخرى. واعترفت القيادة الكمالية بأذربيجان الاشتراكية السوفياتية وأقامت علاقات دبلوماسية معها. (Мустафа-заде, ٢٠٠٦).

ومع ذلك، تظهر الوثائق والأرشيفات إنَّ الحاجة إلى تحالف قد اقترنت بالحذر وانعدام الثقة. فالبلاشفة، الذين تعاونوا مع حكومة مصطفى كمال، دعموا في ذات الوقت، الزعيم السياسي العسكري العثماني أنور باشا، من خلال الشيوعي كارل راديك، الذي كان يعيش في ذلك الوقت في ألمانيا تحت اسم عليّ باي.

من وجهة نظر التوجهات القوقازية للعلاقات السوفيتية التركية، فإن شخصية أنور باشا تحمل رمزية خاصة. فمن أجل تعزيز المصالح في شمال القوقاز خلال الحرب العالمية الأولى، أُنشِئت الجمعية السياسية لشمال القوقاز في تركيا، والتي كان يسيطر عليها بالكامل أنور باشا. وفي أيلول ١٩٢٠، شارك في المؤتمر الأول لشعوب الشرق في باكو، وأعلن فيه علنًا التزامه تأييد روسيا السوفيتية وتأييد لينين نفسِه. في تشرين الأول، أرسلته موسكو إلى بخارى بمهمة من أجل إقامة السلطة السوفياتية هناك، لكنه لم يكن على قدر الآمال التي عقدت عليه، وبدأ بمعارضة البلاشفة هناك. لقد بني تحالف أنور مع البلاشفة ليعمل على حلفٍ إسلامي سوفييتي، يستغلُّ فيه أنور شهرته لدى مسلمي القوقاز لتهييجهم لمقاومة البريطانيين. لم يدم التحالف طويلًا

وانتهى بانقلاب موسكو على أنور وانقلابه عليها. وصارَ أنور أمام مشاكل لا نهاية لها: الخلافات الداخلية بين المسلمين القوقاز، ومصارعة النفوذ البريطانيّ، وجيشٍ سوفييتي أُرسل لقتاله (مجهول، ٢٠١٩).

من الواضح تمامًا أن السياسة الروسية الخارجية كان لا يمكنها أن تتخذ مسارًا واحدًا تجاه تركيا والشرق. لقد كان من الضروري إقامة العلاقات الاقتصادية مع الدول الغربية، وكسر الحصار الدبلوماسي تدريجيًا. وفي ربيع عام ١٩٢٠ تم إرسال وفد برئاسة ليونيد كراسين[١٠](LB Krasin) إلى لندن. كان الهدف الرئيسي هو إقامة علاقات تجارية مع بريطانيا العظمى.

شهدت الأمور الكثير من التناقضات في العلاقات. ففي حين كانت روسيا بالتحالف مع تركيا تحاول درء هجمة البريطانيين في القوقاز، حاولت روسيا السوفيتية في لندن التوصل إلى اتفاقية تجارية. كان من الضروري الصمود في وجه هجوم خطير من رئيس الوزراء البريطاني، الذي طالب الوفدَ السوفياتي خلال المفاوضات بعدم دعم الكماليين.

في المقابل وصلت إلى القيادة البلشفية معطيات من مصادر مختلفة، تشير إلى غموض في سلوك أنقرة تجاه دول الوفاق وحكومة القسطنطينية. فأثناء استمرارها في إرسال الإعانات والأسلحة، تابعت موسكو عن كثب تصرفات السيد كمال وأنصاره، إذ كانت تخشى أن تسود الميول المناهضة للبلشفية، على تلك المعادية لبريطانيا.

حاولت حكومة أنقرة تبديد شكوك القيادة السوفيتية، مؤكدة أنها لا تخطط لتشكيل جبهة مناهضة للبلشفية في القوقاز. ومع ذلك، كان لدى مفوضية الشعب للشؤون الخارجية في روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية معلومات تفيد بأن هناك تيارين متنازعين في الأناضول: واحد كان إلى جانب البلاشفة، والآخر كان يميل نحو

---

١٠ –ليونيد بوريسوفيكش كراسين كان مهندسًا روسيًا، ومتعهدًا اجتماعيًا، ودبلوماسيًا وسياسيًا سوفيتيًا بلشفيًا، وُلد في ١٥ تموز عام ١٨٧٠.

دول الوفاق. انزعجت موسكو من لقاء وزير الحرب العثماني عزَّت باشا مع مصطفى كمال، واللقاء اعتُبر بحثًا عن وسيلة للتقارب مع القسطنطينية، وتبعًا لها مع الوفاق (الأرشيف الرسمي للدولة الروسية الوثيقة).

في هذه الظروف، باتت جورجيا وأرمينيا ذات قيمة سياسية وجيوبوليتيكية بالنسبة إلى السوفييت، وقد أصبحتا مع تدهور العلاقات السوفيتية التركية، حاجزًا لعلاقة إيجابية بين روسيا والقوميين الأتراك.

أصبح عام ١٩٢٠ نقطة تحول في مسار العلاقات، فقد انتقل البلاشفة إلى التطبيق العملي لتطلعاتهم. حينها احتلت أرمينيا موقعًا وسيطًا بين أذربيجان وجورجيا. أيد تستشيرين في البداية فكرة استعادة وحدة الدولة الأرمنية. ولاحقًا تبدل موقفه وأعلن تأييد تركيا في شأن الملف الأرمني، وكان ستالين اتخذ في البداية موقفًا مؤيدًا لتركيا (Шутова, 2006).

تطلبت الحرب في بولندا، واهتمام روسيا السوفياتية الشديد بكل شاردة وواردة، حرية التصرف في القوقاز. في هذه الأجواء اتخذ قرار باعتماد الحلول الوسط وترسيخ السلم، خصوصًا مع جورجيا المنشفية (المانشفيك)، والطاشناق في أرمينيا. في الوقت نفسه، دافع ممثلو جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية في تفليس ويريفان عن مصالح الشيوعيين بكل طريقة ممكنة، وأنقذوهم من القمع. بالنسبة إلى كاراباخ، وزانجيزور، وشوشا، وناخيتشيفان، وجولفا، المتنازع عليها، فإنه تبعًا لتعليمات جي.في.شيشيرين: "يجب عدم تسليمها لا إلى أذربيجان ولا إلى أرمينيا" (Avalov, ١٩٢٧, p. ١٣٢). هناك تم إنشاء السوفييتات تحت قيادة سلطات القوات السوفياتية والجيش الأحمر. كان التوجه الرئيسي للجنة المركزية، والذي استند إلى عدم وجود قوات لإضفاء الطابع السوفيتي على أرمينيا، مخالفًا لسياسة أذربيجان السوفيتية. هنا أصرت باكو على ضم الأراضي المتنازع عليها، خاصة فيما يتعلق بوجود المؤسسات السوفيتية هناك، مع التركيز على التقارب السياسي (p.١٣٣).

بالنسبة إلى أرمينيا فقد كان الوضع أكثر تعقيدًا، وذلك بسبب العلاقات الدبلوماسية بين روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية وأنقرة. فبحلول نهاية عام ١٩٢٠، اعتقدت القيادة السوفيتية أن الشرق كان في الواقع بيد لينين ومصطفى كمال في الوقت نفسه، إذ استمرت مفوضية الشعب للشؤون الخارجية في روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية بتلقي أدلة على أن حكومة أنقرة قد تغير موقفها من دول الوفاق.

هنا خشي البلاشفة أن يخسروا أرمينيا، وهم كانوا في حاجة ماسة إلى منطقة عازلة بين أراضي روسيا وتركيا. على هذا الأساس ظل التعاطي مع أنقرة رسميًا، لكن إرسال الأسلحة كان لا يزال مستمرًا، وعلامات التوتر في العلاقة بدأت في الظهور.

بدأت مفوضية الشعب للشؤون الخارجية في روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية في عرض وساطة أرمينيا في الحرب الدائرة مع تركيا، مع الحد الأدنى من الشروط، وهي: قطع كامل للعلاقات مع الوفاق الذي كانت تتلقى منه الدعم، والتنصل من معاهدة سيفر. هذا الأمر كان حاجة ملحة لروسيا السوفياتية، مقابل توفير العبور الحر للبضائع والأسلحة والقوات إلى تركيا (أرشيف السياسة الخارجية الروسية).

إن إقامة الحكم السوفياتي في أرمينيا، دون شك، لم تكن في صالح تركيا، وهي لم تكن لتريد ذلك، من خلال شنها الحرب على أرمينيا. في النهاية، هزمت حكومة الطاشناق الأرمنية، واضطرت إلى التوقيع على معاهدة ألكسندروبول (٢ كانون الأول ١٩٢٠). وهكذا خسرت أرمينيا جغرافيًا منطقة قارس وسورمالينسكي، ووقعت ناخيتشيفان وشارور وشختاختي تحت سلطة تركيا، حتى إجراء استفتاء يقرر السكان بموجبه مستقبلهم.

لقد أعدّ الأتراك شروط المعاهدة، ولم يكن للأرمن أي مساهمة أو فضل في ذلك. تطلبت المعاهدة من أرمينيا أن تتنازل أكثر فأكثر لتركيا عن مقاطعة كارس بأكملها مع مقاطعة سورمالو في مقاطعة يريفان. كما تم التنازل عن جزء كبير من جنوب محافظة يريفان لأذربيجان. وإذا لخصنا محتوى المعاهدة، فإن أرمينيا، وفقًا

للمعاهدة، أصبحت تحت الهيمنة التركية من الناحيتين السياسية والعسكرية (Hovanissian, ٢٠١١, p. ١٣٢).

ومع ذلك، بحلول وقت التوقيع على المعاهدة، اعتبرت حكومة الطاشناق الأرمنية غير شرعية، وبناء على ذلك، فإن جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية لم تعترف بهذه المعاهدة وبنودها.

بالنسبة إلى روسيا السوفياتية، أصبحت المشكلة حل القضية الأرمنية مع الحفاظ على العلاقات مع تركيا. وهكذا قبيل الاجتماع القادم مع بكير سامي، أعطت مفوضية الشعب للشؤون الخارجية تعليمات لكل من الممثل المفوض لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية في جمهورية أرمينيا ب. ليجراند، وعضو المجلس العسكري الثوري في روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية الأول ستالين، طالبتهما بنقلها إلى الطرف التركي، ومفادها أن استمرار تدفق السلاح إلى تركيا يعتمد على قبول شروط روسيا. كان على أنقرة وقف عملياتها في أرمينيا، وتحويل قضية الحدود الأرمينية التركية إلى لجنة التحالف بمشاركة البلاشفة. (أمبارتسوميان،٢٠١٧).

في ذلك الوقت، تقرر ترك قضية زانجيزور وناختشيفان المتنازع عليها مع أذربيجان، ذلك أن نقلها إلى السيادة الأرمنية كان يهدد الحوار التركي السوفييتي.

وبحثًا عن حل وسط، أصرت المفوضية الخارجية السوفياتية على ضرورة تعليق الهجوم التركي، لكن في الوقت نفسه لم تطالب بالانسحاب إلى حدود عام ١٩١٤. كان من المقرر أن تتخذ اللجنة المختلطة المذكورة أعلاه قرارًا بشأن جميع الأراضي المتنازع عليها. أصبحت قضية السَّوفَته في أرمينيا أكثر حدة وواقعية، في ضوء العلاقات مع تركيا. بعد السوفَّتَه، كان رأي الحكومة البلشفية، يكمن بضرورة حل النزاع الأرمني التركي، والأرمني الأذربيجاني. ويقوم هذا الحل على دمج جميع جمهوريات القوقاز في جمهورية واحدة، وقد نُفِّذ لاحقًا

عندما أُنشئَت جمهورية ما وراء القوقاز الفيديرالية الاشتراكية السوفياتية ١٩٢٢. (أمبارتسوميان.، ٢٠١٧). بهذه الطريقة سعت القيادة السوفياتية إلى حرمان تركيا المشاركة في حل المنازعات الإقليمية، لأن الترقيع الإثنوغرافي بأكمله كان داخل حدود دولة واحدة.

أما بالنسبة إلى جورجيا فقد حُلَّت مسألتها بوتيرة بطيئة. وعلاوة على ذلك، أبُرِمَت في ٧ أيار ١٩٢٠، معاهدة سلام، وبموجبها اعترفت روسيا باستقلال جورجيا، وتعهدت بعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كي لا يؤدي الأمر إلى تعقيد العلاقات التركية السوفيتية المعقدة أصلًا. وردًا على ذلك، شرّعت جورجيا أنشطة الحزب الشيوعي، وعُين س.م. كيروف ممثلًا لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية في الجمهورية.

في هذا الوقت كانت جورجيا تقود مفاوضات مع إنجلترا حول التخلي عن باطومي، ولذلك كان على البلاشفة اعتماد سياسة متوازنة. لقد كان من الطبيعي عدم السماح بالتخلي عن باطومي تحت أية ذريعة من الذرائع، نظرًا إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لخط أنابيب النفط باكو – باطومي، كما كان يمنع ذلك أرمينيا وأذربيجان أي يكون لهما أي منفذ على البحر الأسود.

في ضوء الخطط السوفياتية لقيام الجمهورية الموحدة، بات التخلي عن باطومي انتحارًا، كما كانت هناك مخاطر في حال فرض الحصار، ومنها أن تقع جورجيا في الفلك الإنجليزي. في تشرين الثاني ١٩٢٠، أُبرِمَت اتفاقية التجارة والعبور السوفيتية الجورجية. ومع ذلك، فإن العقود لم تنجح عمليًا، إذ دائمًا كانت الحكومة السوفياتية تتهم جورجيا بأنها تقدم المساعدة للحرس الأبيض، وتسهل مطاردة الشيوعيين الجورجيين، وتنتهك حرمة المراسلات، وتدعم الانتفاضات المناهضة للبلشفية في أذربيجان وشمال القوقاز، ولا تسمح بدخول الحنطة

إلى أرمينيا، إلخ. أما سبب القلق الرئيسي فيكمن في اتصالات الحكومات الجورجية مع كاظم قرة بكر[١١] هي كانت تتم بعدم علم الممثلية السوفيتية.

إن الدافع الرئيسي لسوفتتة جورجيا، كان أهمية إضفاء النظام السوفييتي على أرمينيا فعليًا، إذ لم يكن لدى روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية حدود واتصالات مشتركة معها، ولا خطوط سكك حديد، فهي كانت تمر إلزاميًا عبر جورجيا. هنا كان لدى بعض القادة في روسيا قناعة، بأن انقطاع أرمينيا عن روسيا بهذا الشكل سيجعلها تحت تأثير تركيا (Sokolova, ٢٠١٢, p. ٦٥).

كان لدى تركيا في جورجيا مجموعة مصالح، إذ عاش هناك في مناطق أخالتسيخ وأخالكلاكي سكان مسلمون كانوا على علاقة نشطة مع تركيا. في نفس الوقت كان يطالبون البلاشفة بمساعدتهم في قتال الحكومة الجورجية. خشي البلاشفة أن يتشاجروا مع تركيا على هذه الأراضي، لذلك خططوا للسماح لها بدخول جورجيا، ولكن فقط في المناطق المشار إليها. كانت هذه من وسائل الضغط غلى أنقرة، وإلا فسيتم تعليق توريد الأسلحة.

في النهاية، غزا الجيش الأحمر الحادي عشر جورجيا في شهر شباط، وسرعان ما أصدر كاظم قرة بكر إنذارًا للجورجيين بضرورة مغادرة مدينتي أرتفين وأردهان، كما احتلت وحدات من الجيش التركي المناطق الحدودية في أخالتسيخ وأخالكلاكي، ثم توجهت إلى باطومي. كانت جورجيا مطوقة بجيوش من كلا البلدين وأجبرت على الاختيار بين البلاشفة، أو الكماليين.

---

١١ – موسى كاظم قرة بكر، أو كاظم قرة بكر (١٨٨٢–١٩٤٨)، هو قائد عسكري وسياسي تركي. كان قرة بكر قائدًا للجبهة الشرقية في الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى، وكان رئيسًا للبرلمان التركي بين عامي ١٩٤٦و١٩٤٨. كان من ضمن المُعتقلين بمحاولة اغتيال مصطفى كمال بتاريخ ١٤ حزيران عام ١٩٢٦، بالإضافة إلى علي فؤاد باشا، وجعفر طَيّار باشا، وبكير سامي بك، ورشدي باشا، ورفعت باشا، وأيضًا وزير المالية القديم محمد جاويد بك، لكن أخلي سبيله بسبب الحصانة البرلمانية التي تمنع اعتقاله.

هكذا ومع كثرة المشاكل الداخلية، نجد أخيرًا أن روسيا البلشفية وتركيا الكمالية وجدتا نفسيهما مضطرتين إلى البدء بتعاون سلمي. بالطبع، كان تحالفهما ظرفيًا، وقد أعطته المشاكل القوقازية مثل هذا الطابع.

كان واضحًا أن تشكيل دول قومية مستقلة من جنوب القوقاز أمر مستحيل بدون دعم خارجي. فمن أجل تركيا وروسيا، فإن الاعتراف بالاستقلال والسيادة الحقيقية للدول، كان يعني تنازلًا متبادلًا، أو تقديم تنازلات لصالح إنجلترا، التي لم تكن قد غادرت المنطقة بعد في عام ١٩٢٠. لذلك، في الواقع كان كل طرف يسعى إلى إخضاع جنوب القوقاز على طريقته: تحدث البلاشفة عن إنشاء جمهورية واحدة من ثلاثة جمهوريات، بينما سعى الكماليون لبناء اتحاد القوقاز.

الخاتمة

توضح هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين تركيا وروسيا السوفياتية في فترة بالغة الحساسية خلال بداية تكون الدولتين الفتيين، وتحديدًا الحكومة الكمالية التي وضعت منذ البدايات من بين أهدافها الأولى في السياسة الخارجية، مناشدة حكومة روسيا السوفيتية إقامة علاقات دبلوماسية.

لقد استجابت الحكومة السوفيتية لهذا النداء بكونها الأولى في العالم التي اعترفت بحكومة الجمعية الوطنية التركية العليا، وأقامت علاقات دبلوماسية ودية معها. وسعت القيادة التركية، برئاسة أتاتورك، إلى تطوير وتقوية العلاقات بين البلدين. فخلال عام ١٩٢٠، أجريت مفاوضات ثنائية، توجت بالتوقيع على معاهدة ثنائية في موسكو في ١٦ آذار ١٩٢١، وكانت ذات أهمية كبيرة لكلا البلدين.

جاء التوقيع على معاهدة لوزان للسلام في ٢٤ تموز ١٩٢٣ بين تركيا والوفاق، لتأكيد الاستقلال والأراضي. وهذا عزز مكانة تركيا الكمالية على الساحة الدولية.

إن إعلان تركيا نفسها جمهوريةً في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣، وانتخابها مصطفى كمال أولَ رئيس لها، واعتماد أول دستور للجمهورية بعد بضعة أشهر، جعلت من الممكن تحقيق أولى الخطط في السياسة المحلية والتي قامت على تصفية السلطنة والخلافة. تبع ذلك سلسلة من الإصلاحات في مجال الحكم. وكان هدف هذه الحكومة القضاء على البقايا الإقطاعية التي عفا عليها الزمن، والانتقال إلى علاقات أكثر تقدمًا، سواء في الاقتصاد، وفي مجال تطوير العلوم والتكنولوجيا.

لقد أظهر البحث أن الاختلاف بين الدولتين سواء خلال المفاوضات في لوزان، أو في ظل اشتداد التنازع حول جنوب القوقاز في بعض الأحيان، كان لا يلبث أن يُحلّ بسبب الفهم العميق لمخاطر التدخل الأجنبي، والشعور بأهمية العلاقة التاريخية التي سادها التوتر في قرون عدة. وبناء عليه، فإن علاقات حسن الجوار والمصالح المشتركة، كانت تفترض تعزيز هذه العلاقة، التي فرضت على الطرفين تقديم تنازلات مشتركة لحل كل القضايا العالقة.

توصل البحث إلى استنتاج مفاده أن المعاهدة السوفيتية التركية كانت أمرًا مهمًا بالنسبة إلى تركيا. فلقد ضمنت الحكومة السوفيتية حرمة الحدود الشمالية الشرقية لتركيا، وعززت وضعها العسكري والمالي. ففي شخص روسيا السوفيتية، وجدت تركيا حليفًا مخلصًا في النضال ضد أعدائها، كما عززت المعاهدة سيادة الدولة التركية ومكانتها الدولية. وأثارت في الشعب التركي والجيش، الحماس العام والتصميم على محاربة الغزاة حتى النهاية.

وخلص البحث إلى أنه بالنسبة إلى روسيا السوفيتية، أصبحت المعاهدة انتصارًا دبلوماسيًا وسياسيًا كبيرًا، لأنه لفترة طويلة أُرسِيَ أساس متين للعلاقات الودية السوفيتية التركية، فخلال الفترة بأكملها بين الحربين

العالميتين الأولى والثانية، كان أمن البحر الأسود محفوظًا، وضُمِنَتْ حدود القوقاز بشكل موثوق. وأُحبِطَتْ خطط الدول المتدخلة لشن حرب جديدة في القوقاز، والقضاء على حركة تحرير الشعب التركي.

أما الاستنتاج الأهم فيكمن في أن معاهدة ١٩٢١ كانت نتيجة مرحلة تاريخية في السياسة الشرقية للدولة السوفيتية. فعلى مدى العقود التالية، بني نظام العلاقات بأكمله بين تركيا والجمهوريات السوفيتية على أساسها.

بالنسبة إلى جنوب القوقاز، توصل البحث إلى نتيجة كثيرًا ما تغيب عن بال الباحثين الذين يطرقون باب هذه القضية، إذ من المهم ملاحظة أنه إذا كانت الرغبة في الاستقلال في بداية عام ١٩١٨ نمت في صفوف النخب السياسية المحلية في جنوب القوقاز، فإن الموقفين التركي والسوفييتي شكلا عاملي ردع لمنع تشظي هذه المنطقة وسقوطها في وحول الصراعات الدامية. كما أثبت البحث أنه من دون تنازلات مشتركة، رغم الأزمات الحادة وطبيعة العلاقات مع جمهوريات القوقاز وأرمينيا، فإن هذا الاستقلال كانت ستنسفه حروب لا تنتهي. لقد كان الأمر يتطلب قوى ثالثة تمثلت في تركيا الكمالية وروسيا السوفياتية، اللتين تمكنتا من إيجاد نقاط مشتركة لتجاوز الكثير من العقد والأزمات في هذه المنطقة الملتهبة.

ختامًا تجدر الإشارة إلى أن هناك الكثير من المجالات التي كان يجب تناولها، لكن طبيعة الدراسة فرضت أن يتم معالجة القضايا الأكثر أهمية في العلاقة بين الطرفين، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠ إلى العام ١٩٢٥، ولا سيما في المجال الاقتصادي الذي احتل حيزًا مهمًا في هذه العلاقات، فهو بقي خارج نطاق هذا البحث.

المراجع العربية والمترجمة

- اتفاقية قارس ١٩٢١. **قد تصبح معاهدة كارس لعام ١٩٢١ مرة أخرى عاملاً إقليمياً (النص الكامل للوثيقة)**. تم الاسترجاع (٢٠٢٢/٧/٥)، من https://٢u.pw/٥AyJS
- **اتفاقية موسكو بين روسيا وتركيا ١٩٢١**. (باللغة الروسية)، تم الاسترجاع (٢٠٢٢/٦/٨)، من https://٢u.pw/٩XYrZ
- أرالوف. (١٩٦٠). **مذكرات ديبلوماسي روسي ١٩٢٢-١٩٢٣** (١ .Vol). موسكو: معهد العلاقات الدولية.
- أمبارتسوميان، كارين رازميكوفنا (٢٠١٧) أرشيف الرسمي للدولة الروسية. التاريخ الاقتصادي والاجتماعي (الإضبارة ٢)، الوثيقة ٣.
- ـــــــــــــــــ (٢٠١٧). أرشيف الدولة الروسية الرسمي. الوثيقة ٥٤٨٧٠، تركيا.
- ـــــــــــــــــ (٢٠١٧). أرشيف الدولة الروسية. الوثيقة ٥٤٨٧٠. موسكو
- ـــــــــــــــــ (٢٠١٧). **مكانة جنوب القوقاز في النهج السوفيتي التركي في ١٩٢٠-١٩٢١**، موسكو، الدراسات الإنسانية والقانونية، نقلاً عن أرشيف السياسة الخارجية الروسية (، الملف ٤، القائمة ٥١، الملف ٣٢١. الوثيقة ٥٤٨٧٠ (باللغة الروسية). تم الاسترجاع (٢٠٢٢/٧/١٧)، من https://٢u.pw/iDbXn
- تسيبلن، فيتالي جينياديفيتش (٢٠١٩). **الاتصالات السوفيتية التركية بشأن القضايا العسكرية في أوائل العشرينات**، موسكو، أخبار جامعة ساراتوف. سلسلة جديدة. سلسلة: التاريخ. العلاقات الدولية، الإصدار الأول، ص.٦٩-٧٥، نقلاً أرشيف الرسمي للدولة الروسية الوثيقة. وثيقة٣٦٤، موسكو (باللغة الروسية). تم الاسترجاع (٢٠٢٢/٦/١١)، من https://٢u.pw/y٨HIx

- تقرير مفوضية الشعب للشؤون الخارجية إلى المؤتمر الثامن لسوفييت جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ١٩١٩–١٩٢٠. (١٩٥٨). موسكو: وثائق وزارة الخارجية في الاتحاد السوفييتي، (باللغة الروسية)، تم الاسترجاع (٢٠٢٢/٨/١١)، من https://٢u.pw/cmCOW
- توفيق، صبحي ناظم (٢٠٠٢). **تركيا والتحالفات السياسية، السلسلة الوثائقية**، ج.٤. بغداد.
- الحاج، لويس. (١٩٤٧). **مشكلة المضايق والعلاقات الروسية التركية**، مج١. بيروت: دار المكشوف
- رياض، الصمد. (د.ت). **العلاقات الدولية في القرن العشرين، تطور أحداث ما بين الحربين الأولى والثانية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.
- شقيرات، أحمد صدقي(١٩٩٢). **تاريخ مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني ١٤٢٥ – ١٩٢٢** (ط١) مج٢. أربد الأردن: دار الكنزي للنشر والتوزيع
- الشناوي، محمد عبد العزيز (د.ت). **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج١. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- كريستابس، أندريسونس (٢٠٢٢/٠٢/١٩ –٠٩:٥٠). **روسيا وأوكرانيا: أن تعلق الدول في أساطيرها القروسطية**.تم الاسترجاع (٨–٤–٢٠٢٢) من https://cutt.us/dyziX، عرب ٤٨.
- لينين.ف (١٩٦٩). **مسائل السياسة القومية والأممية البروليتارية**. موسكو: دار التقدم.
- مجهول، (٢٠٢٠/٤/٢٦| ١٢:٢٢ GMT). **مئة عام على أول رسالة من أتاتورك للينين يطلب فيها دعم روسيا السوفيتية لتركيا الحديثة**. تم الاسترجاع (٨–٥–٢٠٢٢) من https://٢u.pw/Z٢bXL

- مجهول، (٢٠١٩/٣/٢٨ – ٩.٠٠). **الأتراك يحبونه والعرب يكرهونه والإنجليز يحتقرونه. ما هي حقيقة أنور باشا التركي**. تم الاسترجاع (٨-٥-٢٠٢٢) من https://٢u.pw/DcqFD، من ساسة بوست.
- ميللر، أ. إي. (١٩٦٥). من تاريخ العلاقات السوفياتية-التركية. مجلة الحياة الدولية-(٢)، ٦١.
- النعيمي، أحمد نوري (١٩٨١). **تركيا وحلف شمالي الأطلسي**. بغداد: الدار الوطنية للتوزيع والإعلان.
- **وثائق السياسة الخارجية الروسية للاتحاد السوفييتي** (١٩٩٥). موسكو: المنشورات السياسية. تمّ الاسترجاع (٢٠٢٢/٧/٣)، من https://٢u.pw/fR٦F٥، Militera.
- **وثائق السياسة الخارجية**. (١٩٩٢, ١كانون الثاني-٣١-آب). موسكو: وزارة الخارجية الروسية.
- بوزكوتش، يلديز ديفيجي، (٢٠٢١/٣/٢١ -١٨:٠٣:٠٠) **هذه منافع معاهدة الأخوة بين تركيا وروسيا بعد مئة عام**. تم الاسترجاع (١٧-٨-٢٠٢٢) من https://٢u.pw/xHSTZ، صحيفة الاستقلال. ، قناة روسيا اليوم.

المراجع الأجنبية

- Aralov S. I. [Memories of a soviet diplomat (١٩٦٠), Institute of International Relations, Moscow, ٢٢٤ p.
- Archive of Foreign Policy of the Russian Federation, F. ٤, P. ٣٢١, D. ٥٤٨٣٦, ٧٩ l.
- Avalov.Z (١٩٢٤). Independence of Georgia in the International Politics of ١٩١٨–١٩٢١ ١: Memoirs.Essays, Paris, ٣٤٠ p
- Azerbaijan Democratic Republic(١٩٩٨). Foreign Policy. (Documents and Materials). Baku,. ٦٣٢ p
- Dekmejian R. H. (١٩٦٨). Soviet-Turkish Relations and Politics in the Armenian SSR. Soviet Studies, Vol. ١٩, No. ٤, Taylor & Francis, Ltd, pp. ٥١٠-٥٢٥.

- Documents of the USSR Foreign Policy (١٩٥٩). Vol. ١, Moscow, State House of political publications... ٧٧٢ p.
- Friedman Isaiah, (٢٠١٢). British Miscalculations: The Rise of Muslim Nationalism, ١٩١٨–١٩٢٥, Transaction Publishers, P. ٢١٧.
- Hovanissian ،Richard G. (٢٠١١) "The Contest for Kars (١٩١٤-١٩٢١)" ،in Armenian Kars and Ani, Mazda Publishers, p, ٣١٦.
- Hurewitz J. C. (١٩٦٢). Russia and the Turkish Straits: A Revaluation of the Origins of the Problem, World Politics, Vol. ١٤, No. ٤.doi: https://www.jstor.org/stable/٢٠٠٩٣١١
- Hurewitz J.C.(١٩٥٦). Diplomacy in the near and Middle East, vol.١, London, p.٢٨.
- Letterfrom G. E. Zinoviev to L. B. Kamenev dated July ٣٠, ١٩٢٣. Proceedings of Central Committee of the Communist Party of the Soviet Union, Moskow, News of the Central Committee of the CPSU.
- Metin Tamkoc (١٩٧٦) The worrir diplomats، guardians of the national security and modernization of Turkey، Turkey، S.S.١٣٨-١٣٩.
- Oztyurk M. (٢٠١٠). Soviet-Turkish Relations in the Caucasus in ١٩١٨–١٩٢٣., SPBGU, Publ. ١٨٨ p.
- Ponomary. B.,.Gormyko V.A,.khostor.V (١٩٩٦). The history of Soviet foreign policy١٩١٧-١٩٤٥, Moscow, p.١٥٩.
- Potskhveriya B. M, (١٩٩٢). Turkey between two world wars. Essays on foreign policy. science publishing house, Moscow, ٢٥٠ p.
- Sokolova N.A (٢٠١٢). Political and Trade Relations Between Soviet Russia and Turkey in ١٩١٧–١٩٢٣ ,Vladimir, VGPU Publ,٢٠٠ P.

المراجع الروسية

- Ара́лов، С. И. (١٩٦٠). Воспоминания советского дипломата ١٩٢٢-١٩٢٣ .Института Международных отношений, москва. (стр.١٦-١٧.)
- Баранов, Дмитрий (٢٠١٥). **٩٥ лет российско-турецким дипломатическим отношениям: исторические факты и перспективы**. https://٢u.pw/btVlz (дата обращения:١٧-٨-٢٠٢٢).Международная жизнь

- Документы XX века (١٩٢١**). Советско-турецкий договор ١٩٢١ г. О дружбе и братстве, ١٦ марта**. https://٢u.pw/ffZKP. (дата обращения ١٧-٨-٢٠٢٢).
- Дроговоз، И. Г. (٢٠٠٧). Турецкий марш: Турция в огне сражений. Минск.
- Кузнецова. С. И. (١٩٦١). Установление советско-турецких отношений.. москва.
- Моисеев، П. П. (٢٠٠٣). Российско-турецкие отношения в период ١٩٢٠-١٩٣٩ гг. анализ научных публикаций с позиции нового мышления (стр. ١٢٠-١٣٠). Москва: Институт востоковедения.
- Моисеев، П. П. (٢٠٠٣). Российско-турецкие отношения в период ١٩٢٠-١٩٣٩. Российско-турецкие отношения: история, современное состояние и перспективы (стр. ١٢٠-١٣٠.). Москва: Институт востоковедения. РАН.
- Московский договор между Россией и Турцией, ١٦ марта ١٩٢١ года. http://www.doc٢٠vek.ru/node/٤١٤٩
- Мустафа-заде Р.С (٢٠٠٦). Две Республики. Азербайджано-российские отношения в ١٩١٨–١٩٢٢. – М.: МИК,С. ١١٢.
- Новейшая история зарубежных стран. Европа и Америка.. ١٩١٧–١٩٤٥. (Vol. Т. ١). (١٩٦٧). Москва.
- Новичев А.Д. (١٩٦٥). Турция: краткая история. М.: Наука, С. ١٥٩.
- Савченко(Н.М. (٢٠١١) Новейшая история зарубежных стран. Европа и Америка.. Могилев, учебно-методические материалы к семинарским занятиям для студентов IV курса исторического факультета.Стр١٢.
- Чичерин، Г. (n.d.). Телеграмма Г. В. Чичерина Г. К. Орджоникидзе. ١٩ июня ١٩٢٠. Российский центр хранения и изучения документов новейшей истории (РЦХИДНИ) (٤٥٣١). Retrieved from http://docs.historyrussia.org/ru/nodes/٣٤٠٨٨-telegramma-g-v-chicherina-g-k-ordzhonikidze-١٩-iyunya-١٩٢٠-g
- Шамсутдинов, Абдулла Марданович.Национально-освободительная борьба в Турции. ١٩١٨-١٩٢٣ гг. [Текст] / АН СССР. Ин-т народов Азии. - Москва : Наука, ١٩٦٦. - с.١٦٦
- Шутова، Н. Е. (٢٠٠٦). Армянский вопрос в российско-турецких отношениях:١٩١١–١٩٢١. дисс, ١٩٧. Владимир: ВГПУ.